

ليبرمان يستبعد حرباً في مواجهة حزب الله

المركزي»، لافتاً إلى أن إيران هي تهديد وخطر على السلم الدولي وإسرائيل، وقال: «إيران تفتح صواريخ باليستية في تناقض واضح مع قرارات مجلس الأمن الدولي، وهي التي نظمت مسابقة كاريكاتورية لإنكار المحرقة، وقدمت جائزة مقدارها 50 ألف دولار للفائز، وهي الراعية الأكبر للإرهاب العالمي وأكبر تهديد للعالم».

وأقر ليبرمان بأن إيران لا تخرق بنود الاتفاق النووي بينها وبين الدول الست الكبرى، «لكنها تحتفظ لنفسها بكل الخيارات الممكنة. أما نحن في المقابل فعلى استعداد لمواجهة كل الاحتمالات وكل الأوضاع».

الى ذلك، قال الرئيس السابق لشعبة الاستخبارات العسكرية، والرئيس الحالي لمركز أبحاث الأمن القومي، اللواء عاموس بديلين، إن إسرائيل مستعدة للمعركة المقبلة في مواجهة حزب الله، إن لجهة الدفاع الفعال أو الدفاع السلبي أو المعركة الهجومية، لكنه استدرك قائلاً إن حزب الله هو القوة العسكرية الأكثر تهديداً لإسرائيل، و«نعم ليس تهديداً وجودياً، لكنه تهديد استراتيجي دون شك»، وأضاف «علينا الاستعداد، وعلينا هزيمة حزب الله، لكن الحرب المقبلة ستكون أقسى بكثير من الحرب الماضية عام 2006».

أحد في نهاية المواجهة من هي الجهة التي انتصرت، في إشارة منه إلى الانتصار الإسرائيلي الحاسم. وتطرق ليبرمان أيضاً إلى «التهديد

ليبرمان: الفشل لن

يتكرر وستكون إسرائيل أمام «حسم مطلق» في حال نشبت المواجهة



تقرير

يحيى دبوقة

استبعد وزير الأمن الإسرائيلي، أفغدور ليبرمان، نشوب حرب ضد حزب الله، إلا أنه في المقابل كزّر المقولة الإسرائيلية عن الحسم الواضح فيها، في حال نشبت.

كلام ليبرمان جاء في سياق مقابلة أجرتها معه القناة عشرين العبرية، وأوحى في إجاباته بأن الحرب إن نشبت، فستكون بفعل بادر إليه حزب الله لا إسرائيل، لافتاً إلى أن (الأمن العام لحزب الله السيد حسن) نصرالله مشغول في الحرب الدائرة في الأراضي السورية، وتبعاً لذلك يمكن استبعاد تكرار الحرب الماضية، وقال «المستنقع السوري يحوي مصالح ومجموعات إثنية وقومية يحارب بعضها بعضاً».

مع ذلك، أعاد ليبرمان تظهير الخطاب الإسرائيلي الرسمي المعتمد منذ عشر سنوات، ما بعد حرب عام 2006، لافتاً إلى أن الفشل ونتائج حرب لبنان الثانية لن يتكررا، وستكون إسرائيل أمام «حسم مطلق» في حال نشبت المواجهة شمالاً (لبنان). وكما هي الحال مع الشمال والساحة اللبنانية، قال ليبرمان إنه من جهة حركة حماس وقطاع غزة، فإن نظريتي واضحة: أي مواجهة مقبلة ستنتهي بحسم واضح لا غبار فيه، ولن يسال

تقرير

الحبس 10 سنوات لنزار زكا

وشغل زكا منصب الأمين العام لـ«المنظمة العربية للمعلوماتية والاتصالات - إجمع» في لبنان، وكان ناشطاً في «المجتمع المدني» في المجال المسمّى «حرية الإنترنت» تحديداً. وهو أيضاً ناشط سياسي عُرف بتأييده للتيار الوطني الحر، قبل أن يتولى عام 2009 مسؤولية الحملة الانتخابية للائحة 14 آذار في زحلة، بحسب ما يرد في وثائق الخارجية الأميركية التي سزّوها موقع «ويكيليكس» ابتداءً من نهاية عام 2010.

لم يُعرف لنزار زكا تاريخ عسكري، لكنه خريج أكاديمية ريفرسايد العسكرية الأميركية، عام 1985.

(الأخبار، رويترز)

كان قد زار طهران سابقاً، وشارك في مؤتمرات تختص بقضايا المعلوماتية والإنترنت. واكتفى الإيرانيون حينها بالقول إن زكا مشتبه فيه بالتجسس، وأشيع أن توقيفه متصل بكونه كان يعدّ العدة، مع شخصيات إيرانية معارضة، لبدء موجة احتجاجات في إيران، لمواجهة مشروع الحكومة إنشاء شبكة إنترنت خاصة بها، مستقلة عن الشبكة العالمية. وهذا المشروع الذي تبنته الحكومة الإيرانية منذ سنوات، بسبب العقوبات، وربطاً بعمليات التجسس التقني التي قامت بها أجهزة الاستخبارات الأميركية والإسرائيلية ومحاولات التخريب التي تعرضت لها منشآت إيرانية حساسة.

أصدرت محكمة إيرانية حكماً بسجن اللبناني نزار زكا (49 عاماً) الذي يحمل إقامة دائمة في الولايات المتحدة عشر سنوات، وغرّمته بمبلغ قدره 4,2 ملايين دولار، بعد إدانته بالتعاون ضد إيران، على ما صرّح محامي زكا، الأميركي جيسون بوليت، لـ«رويترز». وبحسب بوليت، تم اتهام زكا بموجب المادة رقم 508 من قانون العقوبات الإيراني التي تنص على السجن لما يصل إلى عشر سنوات لأي شخص يتعاون مع دولة أجنبية ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وكان زكا قد أوقف في طهران في 18 أيلول 2015، بعد مشاركته في مؤتمر بناءً على دعوة مسؤولية حكومية إيرانية، وهو

تقرير

عين الحلوة: هل بدأ مسلسل التصفيات؟

الاعتقال يستهدف أيضاً الرصيد السياسي والشعبي الذي استعادته القوة الأمنية في الأسابيع الأخيرة، بعد سلسلة من الإخفاقات التي لاحقتها منذ تشكيلها. فهي توافقت مع الأجهزة الأمنية اللبنانية على تسوية ملفات المطلوبين العاديين، وانخرعت وعوداً لبنانية بأحكام متساهلة.

تُعيد الاعتقال، أصدرت عائلة القتيل وأهالي حيه، صفورية، بياناً قالوا فيه إنهم «لن يقبلوا بأي جهود تبذل من القوة الأمنية من دون تسمية الأمور بمسمياتها، بعد أن تم تزويدها بجميع المعطيات والمعلومات التي تشير إلى الجرمين».

وفي ظل التخوف من عمليات تصفية جديدة، كان لافتاً ما أعلنه الناطق باسم العصبة أبو شريف عقل، من منبر النائبة بهية الحريري في مجدليون، عن أن «خطوة حلحلة ملفات المطلوبين ستتقل من مخيمات صيدا إلى مخيمات صور والجنوب، من أجل تأمين أفضل حياة كريمة لأهلنا داخل المخيمات».

أبو شريف عقل: تسوية ملفات المطلوبين ستنتقل من مخيمات صيدا إلى مخيمات صور

لم يكن خفياً دور قوى إسلامية وفصائل فلسطينية وأعضاء في القوة الأمنية المشتركة، في التوسط بين عدد من المطلوبين والدولة. لكن عصبية الأنصار الإسلامية تلقت التهديد الأبرز: البيان الموقع باسم «محبّي الخلافة ومبغضي المنافقين» توغدها بالذبح. الاعتقال الأخير، وإن استهدف عنصراً فتحاً، إلا أنه يستهدف العصبة على وجه الخصوص، بعد أن تعهدت في بيان لها بفرض الأمن في الشارع الفوقاني حيث وقعت الجريمة.

باسقاط دعوى شركة «كوجيكو» عن أبو حمزة، وإطلاق سراحه فوراً. فسارع محامو جنبلاط في صباح اليوم التالي إلى تقديم دعويين جديدتين أمام النائب العام التمييزي سمير حمّود. وأحال حمّود في اللحظة ذاتها هاتين الشكويين إلى قسم المباحث الجنائية، وأمره فوراً بالانتقال إلى مكان توقيف أبو حمزة واستجوابه، وتمّ توقيفه في اليوم نفسه، منعاً لتنفيذ قرار إطلاق سراحه. وتنص إحدى الدعويين على أن أبو حمزة أقدم على سحب شيك من حساب شركة «ليفانت أويل» (شركة نفطية كبيرة يملكها جنبلاط ويديرها أبو حمزة)، بقيمة 600 ألف دولار أميركي والاستيلاء عليه. وعلى الرغم من إبراز أبو حمزة ما يثبت أن الشيك نفسه، المسحوب من حساب «ليفانت أويل» الدائن، أودعه في اليوم نفسه في حساب شخصي مدين لوليد جنبلاط، أوقف أبو حمزة في هذه الدعوى أربعة أشهر على ذمة التحقيق.

وتنالت الدعوى من جنبلاط وشركاته ضد أبو حمزة، بحيث كلما صدر قرار بإخلاء سبيله، أو منع المحاكمة عنه أو إسقاط الدعوى، يسارع محامو جنبلاط إلى تقديم دعوى في اليوم نفسه، بما يضمن استمرار توقيفه عبر النيابة العامة التمييزية، التي دأبت على توقيف أبو حمزة في اليوم نفسه الذي تقدم فيه الدعوى، بغض النظر عن مضمونها أو موضوعها، كدعوى مالية لشركات تجارية عن حسابات

بهيج أبو حمزة، تقديراً لمجهوده طوال هذه السنوات.

وبحسب رواية أحد أقرباء أبو حمزة لـ«الأخبار»، طوال شهر آب 2013، تردد الثنائي أبو فاعور ووجدي أبو حمزة إلى منزل «الشيخ»، وأقنعاه بالقيام بإجراءات «حسن نية»، تبدأ بتنازله الكامل عن حصصه وأسهمه في الشركات العملاقة التي يساهم فيها ويديرها لمصلحة جنبلاط، ولا تنتهي عند تقديم استقالته من إدارة الشركات ووظائفه المتعددة فيها، بما في ذلك تعويضاته عن فترة توليه الإدارة. وتوّج الثنائي مبادرتهم بإقناع الشيخ بهيج بتوقيع رفع سرية مصرفية عن كل حساباته في لبنان والخارج، وبأي صفة كان، لمصلحة جنبلاط.

نجح الثنائي في إقناع الشيخ بالملاذ الأخير. يضيف المصدر القريب من أبو حمزة: «وَقَعَ بهيج إيماناً منه بنزاهته، وبن جنبلاط سيعود إلى ثقته به بعد التدقيق في الحسابات والتأكد من صحتها، كما حصل في أوائل التسعينيات حين نجح المشككون في زعزعة ثقة البيك بالشيخ، والتي عادت وتوثقت بعد التدقيق، وفي سنوات «العشرة» التي تلتها. ولم تغب عن ذاكرته زيارة جنبلاط لمنزله للدعم والحماية، يوم بدأت النيابة العامة التمييزية في عهد رئيس الجمهورية السابق إميل لحود تضييق الخناق على جنبلاط عبر يده المالية اليمنى بهيج أبو حمزة، الذي استدعي مراراً وتكراراً للتحقيق الطويل في أروقة قصر العدل بتهم الفساد المالي، ولم يُمسك القضاء يومها بخيطٍ يستدعي توقيفه».

وفي شهر أيلول، انهالت الدعوى على أبو حمزة، وأولها دعوى من نادي الصفا الرياضي، الذي كلفه جنبلاط بتولي إدارته وتمويله، موضوعها إساءة أمانة بمبلغ قيمته 5 ملايين دولار سلم إلى أبو حمزة من آل غيث، بعد شرائهم أرض النادي من وقف الروم، كجزء من تعويض بدل إخلاء الأرض المستأجرة من قبل النادي. وسريعاً، بادر أبو حمزة إلى تقديم المستندات المثبتة لتسلم النادي هذا المبلغ وقيده في حساباته وموازاناته الموقعة من جميع أعضاء إدارة نادي الصفا، وعلى الرغم من الرجوع عن الدعوى الموقع من رئيس النادي في حينه عصام الصايغ، أوقف قاضي التحقيق الأول غسان عويدات أبو حمزة بتاريخ 7 نيسان 2014، على ذمة التحقيق، وقد توسعت هذه «الذمة» حتى الآن.

الدعوى الثانية كانت تلك التي قدمها جنبلاط ضد رجل الأعمال أبو علي بدير وبهيج أبو حمزة بتهمة الاحتيال، بدير فاعلاً، وأبو حمزة متدخل، على خلفية شراء جنبلاط قطعة أرض من بدير على مدخل الشوف. بعد استجواب بدير وأبو حمزة وسماع الشهود، وإثبات صحة عملية البيع والشراء التي رعاها ومولها بنك سويسيتيه جنرال، أوقف عويدات أبو حمزة، المتهم بالتدخل بالاحتيال، أشهراً، ولم يوقف بدير المتهم بفعل الاحتيال.

أما الدعوى الثالثة فقدمها جنبلاط ضد أبو حمزة في موضوع إساءة أمانة، قال فيها إن أبو حمزة نظّم شبكات من حسابه الشخصي لعدد من الأشخاص واستولى على قيمتها. أوقف أبو حمزة في 30 حزيران 2014، مع أن إفادات الذين نظمت الشبكات لأمرهم أثبتت أن قيمتها إنما سُلمت لجنبلاط نقداً، وإنما صرفت لمصالحه، وأهمها تسجيل 24 ألف متر مربع على اسم شركة «الوطني العقارية» (التي يملكها جنبلاط)، في منطقة وطى المصيطبة، والتي أخلقتها القوى الأمنية من سكان «بيوت التنك» فيها بالقوة، وتضاعفت قيمة أمتارها عشرات المرات بعد إخلاتها وهدم البيوت.

بتاريخ 20 نيسان 2015، أصدر قاضي التحقيق فادي العنيسي قراراً

أقنع أبو فاعور ووجدي أبو حمزة «الشيخ» بالنزاع عن حصصه وأسهمه وتعويضاته

أوقف عويدات أبو حمزة المتهم بالتدخل بالاحتيال ولم يوقف بدير المتهم بفعل الاحتيال

لسنوات خلت، تخرج عن إطار الاختصاص المعهود لهذه النيابة، التي يفترض توليها الجرائم الكبرى، ذات الطابع العام.

وعلى هذا المنوال، بلغ عدد الدعوى المقامة من جنبلاط وشركاته على أبو حمزة 17 دعوى، آخرها دعوى قدّمت لمنع إطلاق سراحه، يعتبرها رجال القانون «بدعة». فأبو حمزة كان يرأس مجلس إدارة «كوجي غاز»، وهي إحدى شركات الغاز التي يملكها جنبلاط واستقال من إدارتها «الشيخ» بعد مبادرة أبو فاعور وقريبه وجدي في عام 2013، وبقيت الشركة بإدارة جنبلاط ونجله تيمور، حتى تاريخه، ولا تزال قائمة. وفي نيسان 2016، تقدّم محامو جنبلاط بدعوى «إفلاس احتيالي» بوجه أبو حمزة، على الرغم من أن الشركة «شغالة» وغير مفلسة، وأبو حمزة استقال من إدارتها منذ ثلاث سنوات، ويديرها منذ ذلك الحين جنبلاط ونجله، ومع ذلك، وعلى الرغم من عدم وجود إفلاس للقول العام المالي، القاضي علي إبراهيم، بهيج أبو حمزة بتهمة الإفلاس الاحتيالي!

أهال خليل

لم يكن قيام شخص مكشوف الوجه بإطلاق النار على سيمون طه، وجهاً لوجه في الشارع الفوقاني وسط الجموع، حدثاً استثنائياً في عين الحلوة. إلا أن ميزة اغتيال الفتحاوي سائق التاكسي، مساء أول من أمس، أنه الاغتيال الأول بعد حملة تسليم عشرات المطلوبين لأنفسهم إلى الأجهزة الأمنية اللبنانية. فهل الذين توعدوا بالنار ممن تعاون من أبناء المخيم مع الدولة لتسليم المطلوبين، لا سيما من أبناء وأقرباء وعناصر المجموعات المتشددة، بدأوا بتنفيذ تهديدهم؟

مصادر من داخل المخيم لفتت إلى أن طه «الذي يتنقل يومياً بين المخيم وخارجه بحكم عمله، معروف بعلاقته مع بعض الأجهزة الأمنية ويتهمه الإسلاميون بمساهمته في التوسط لديها في تسوية ملفات عدد من المطلوبين». المصادر وضعت اغتياله في إطار تنفيذ إسلاميين تهديداتهم ضد من يصفونهم بـ«المتعاملين».